



ISSN: 2959-2224 (Online) and 2959-2216 (Print)

Open Access: <https://journals.iub.edu.pk/index.php/uas/index>

Publisher by: Department of Hadith, The Islamia University of Bahawalpur, Pakistan.

تحليل الرواة المحكوم عليهم بالمطروح في كتاب ميزان الاعتدال للذهبي (دراسة استقرائية مقارنة)  
**An Analysis of Narrators Judged as Maṭrūḥ in al-Dhahabī's Mīzān al-I'tidāl (A Comparative Inductive Study)**

**Marwan Mas'ud, S.Ag\***

Bachelor, Hadith Science Study Program, Imam Al-Shafī'i College of Islamic Studies, Indonesia, E-mail: [masudmarwan14@gmail.com](mailto:masudmarwan14@gmail.com)

**Nur Anisa Rizqi**

Researcher, Department of Islamic Family Law, Imam al-Shāfi'ī College of Islamic Studies, Indonesia. E-mail: [nuranisarizqi612@gmail.com](mailto:nuranisarizqi612@gmail.com)

**Abstract:**

This study examines the scholarly standing of narrators who are designated as *mathrūḥ* in *Mīzān al-I'tidāl*. Adopting a qualitative approach grounded in library research, the study draws upon primary and supporting sources analyzed through a descriptive-analytical method. The theoretical framework is anchored in the principles of *jarḥ wa-ta'dīl*, while the findings are derived through deductive reasoning. The study concludes that the term *mathrūḥ*, in its technical usage among ḥadīth scholars, denotes an extreme degree of weakness that necessitates rejecting the report and precludes its acceptance as evidence in scholarly or legal argumentation. This specialized technical meaning differs from the general linguistic sense, which does not necessarily entail censure or disparagement. In *Mīzān al-I'tidāl* by Imām al-Dhahabī, the designation *mathrūḥ* is employed to indicate a very severe form of *jarḥ* that requires the complete rejection of a narrator. Explicitly, this label appears only for two narrators: Sahl b. 'Ammār Abū Yaḥyā al-Nīsābūrī and Ḥussām b. Mišk al-Azdī, both judged to suffer from serious defects in transmission. There is consensus on abandoning Sahl b. 'Ammār in practical transmission, alongside accusations of mendacity and claims of having heard from shaykhs whom he did not in fact meet, which invalidated his reports. As for Ḥussām b. Mišk al-Azdī, the criticism directed at him is broader and more consistent: his reports were described as weak and *munkar*, and despite the presence of comparatively milder assessments, these were invariably coupled with remarks about poor retention and frequent errors, rendering them incapable of counterbalancing the strong and repeated *jarḥ*. These two cases demonstrate that *mathrūḥ* in *Mīzān al-I'tidāl* occupies a very low rank in the hierarchy of narrator evaluation, approaching the category of *matrūk*, such that the reports of anyone so designated are categorically rejected and cannot be cited as scholarly or legal proof.

**Keywords:** Mathrūḥ, Mīzān, al-I'tidāl, al-Dhahabī

**المخلص**

يُعد هذا البحث بدراسة الموقع العلمي للرواة الذين أُطلق عليهم وصف «المطروح» في كتاب ميزان الاعتدال. وتعتمد الدراسة مقارنةً نوعيةً تقوم على البحث المكتبي، بالرجوع إلى مصادر أصلية وأخرى مساندة، جرى

\* Email of corresponding author: [masudmarwan14@gmail.com](mailto:masudmarwan14@gmail.com)

التعامل معها وفق المنهج الوصفي التحليلي. ويرتكز البناء النظري للبحث على أصول علم الجرح والتعديل، في حين يتم التوصل إلى النتائج عبر الاستدلال الاستنباطي. وتخلص الدراسة إلى أن مصطلح «المطروح» في الاستعمال الاصطلاحي عند المحدثين يُعبّر عن مرتبة شديدة في الضعف تستوجب ردّ الرواية وعدم الاعتداد بها في الاحتجاج العلمي أو الشرعي، وهو استعمال فيّ خاص يغيّر الدلالة اللغوية العامة التي لا تقتضي بالضرورة الحكم بالقدح أو الطعن. في ميزان الاعتدال للإمام الذهبي يُستعمل وصف «المطروح» للدلالة على جرح بالغ الشدة يقتضي ردّ الراوي ردّاً تامّاً. ولم يرد هذا الوصف صراحةً إلا في حقّ راويين هما سهل بن عمّار أبو يحيى النيسابوري وحسام بن مصعب الأزدي؛ إذ حُكم على كليهما بخللٍ جسيم في الرواية. فقد أُجمع على ترك سهل بن عمّار عملياً، مع اتهامه بالكذب وادّعاء السماع ممّن لم يلقهم، الأمر الذي أسقط مروياته عن الاعتبار. أمّا حسام بن مصعب الأزدي، فكان النقد الموجّه إليه واسعاً ومتسّقاً، إذ وُصفت رواياته بالضعف والنعارة، ورغم ورود عبارات أخفّ في شأنه، فإنها اقترنت دائماً بالتنبيه على ضعف حفظه وكثرة أخطائه، فلم تُعارض الجرح القوي المتكزّر. وتُظهر هاتان الحالتان أن «المطروح» في ميزان الاعتدال منزلةٌ متدنيةٌ جدّاً في تقويم الرواة، تقارب المتروك، بحيث تُردّ رواية من وُصف به ردّاً مطلقاً ولا يُحتجّ بها علمياً ولا شرعياً.

الكلمة المفتاحية: المطروح؛ ميزان الاعتدال؛ الذهبي.

#### المقدمة

يحتلّ علم الحديث مكانةً مركزيةً في البناء المعرفي الإسلامي، إذ به تُفهم سنّة النبي ﷺ، وتُتمخّص، ويُعتمد عليها في تأسيس الأحكام الشرعية وبناء التصورات الدينية.<sup>1</sup> ويُعدّ علم الجرح والتعديل من أهمّ أركان هذا العلم، لما يهدف إليه من تقويم حال الرواة من حيث العدالة والضبط، إذ إنّ صحّة الرواية وقبولها متوقّفان بدرجة كبيرة على سلامة ناقلها.<sup>2</sup> ومن ثمّ فإنّ البحث الدقيق في أحوال الرواة يُمثّل ضرورةً منهجيةً في الدراسات الحديثية.

ومن أبرز المصنّفات في نقد الرواة كتاب ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذي يُعدّ من أهمّ المراجع في حصر الرواة المجروحين وبيان مراتب الجرح فيهم، ولا سيّما من اشتدّ ضعفهم.<sup>3</sup> ويُعدّ الحكم على الراوي بكونه مطروحاً من أشدّ ألفاظ الجرح، إذ يدلّ على ترك حديثه وعدم الاحتجاج به، وذلك لأسبابٍ خطيرة، كاتهامه بالكذب، أو كثرة أخطائه الفاحشة، أو اختلال عدالته وضعف ديانته.

ومع خطورة حكم المطروح وشدّته، فإنّ النقاد من أئمة الحديث لم يكونوا دائماً على اتّفاق في إدراج بعض الرواة ضمن هذه المرتبة؛ لاختلاف مناهجهم النقدية، وتباين معاييرهم في الترجيح، فضلاً عن مراعاة السياق العامّ للروايات وأحوال النقلة. ومن هنا تبرز الحاجة إلى إجراء دراسةٍ مقارنةٍ تستحضر أقوال سائر أئمة الجرح والتعديل، وتوازن بينها، لا سيّما بالرجوع إلى كتب الرجال المعتمدة، من أجل الوصول إلى تصوّر أدقّ وأكثر توازناً عن حقيقة حال هؤلاء الرواة.

وانطلاقاً من هذا الإشكال العلمي، يهدف هذا البحث إلى تحليل الرواة الذين حُكم عليهم بكونهم مطروحين في كتاب ميزان الاعتدال، وذلك من خلال اعتماد المنهج الاستقرائي القائم على تتبّع الجزئيات وجمعها، والمنهج المقارن الذي يقوم على موازنة أقوال النقاد وتحليلها. كما يسعى البحث إلى الكشف عن الأسس المنهجية التي بُنيت عليها هذه الأحكام، وبيان مدى اتّساقها، وآثارها في قبول الروايات أو ردّها. ويُؤمل أن يُسهم هذا البحث في إثراء الدراسات المتعلقة بنقد الرواة، وتعميق الفهم المنهجي لمسائل الجرح والتعديل في الدرس الحديثي المعاصر.

تتمثل جدهُ هذا البحث في اعتماده مقارنةً تحليليةً مقارنةً تُركِّز بصورةً خاصةً على الرواة الذين حُكم عليهم بلفظ المطروح في كتاب ميزان الاعتدال في نقد الرجال. إذ إنَّ الدراسات السابقة حول هذا الكتاب غالبًا ما اتَّسمت بالطابع الوصفي، أو اقتصرت على نقل أحكام الناقد دون التوغُّل في تحليل الأسس المنهجية التي بُني عليها إطلاق حكم «الطرح». أمَّا هذا البحث فيتجاوز ذلك من خلال استقراءٍ شاملٍ لجميع الرواة الذين وُصِّفوا بهذا الحكم، مع دراسةٍ منهجيةٍ دقيقةٍ لأسباب الجرح ودوافعه.

وتتجلى جدهُ البحث كذلك في سعيه إلى التمييز بين ألفاظ الجرح ذات الدلالة القطعية وبين الجرح ذي الطابع السياقي، وذلك عبر موازنة أحكام صاحب ميزان الاعتدال مع أقوال سائر أئمَّة الجرح والتعديل. وقد أظهرت الدراسة، من خلال هذا المنهج المقارن، أنَّ الرواة المحكوم عليهم بكونهم مطروحين لا يقعون جميعًا في مرتبةٍ واحدةٍ من الضعف، وأنَّ الاختلاف في تقويمهم يعكس تباينًا منهجيًا حقيقيًا بين النقاد، لا مجرد اختلافٍ لفظي.

كما تكمن جدهُ هذا البحث في تقديم قراءةٍ منهجيةٍ لحكم الطرح بوصفه نتاجًا لإطارٍ إبستمولوجيٍّ ونقديٍّ محدَّد، لا مجردٍ وسمٍ تقويبيٍّ مجرد. فالبحث لا يكتفي بحصر أسماء الرواة المردودين، بل يسعى إلى بيان آليات إصدار الحكم، ومركزاته النقدية، وأثاره التطبيقية في قبول الروايات أو ردِّها في الدراسات الإسنادية. وانطلاقًا من ذلك، يُتوقَّع أن يُسهم هذا البحث في إثراء النقاش العلمي المعاصر في مجال الجرح والتعديل، ولا سيَّما فيما يتعلَّق بفهم مراتب الجرح الشديد وديناميكية الاختلاف بين النقاد. كما يقدِّم، على المستوى الأكاديمي، إسهامًا نوعيًا في إعادة قراءة كتب الرجال الكلاسيكية قراءةً نقديةً منهجيةً، تتَّسم بالعمق والتحليل، وتستجيب لمتطلَّبات البحث الحديث في الدراسات الحديثية.

#### منهج البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج النوعي كإطار تنظيمي وإجرائي يهدف إلى تفسير الظواهر الاجتماعية وفهمها من خلال التعمُّق في وجهات نظر الأفراد والتجارب الحياتية التي يمرون بها. ويستمد هذا التوجه أسسه المعرفية من تراثٍ علميٍّ يجمع بين الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع، حيث يفترض أنَّ الواقع الاجتماعي وبنياته يمكن دراستها وتحليلها باستخدام أدوات منهجية خاصة قادرة على استيعاب التعقيدات والتشابكات التي تصاغ بها هذه البنى.<sup>4</sup> تعتمد هذه الدراسة في الجزء التطبيقي منها على منهج البحث المكتبي كأداة رئيسية لجمع وتحليل البيانات. ويُميَّز هذا النوع من البحوث بعدد من السمات الأساسية، من أبرزها استخدام الوثائق والمصادر المنشورة مسبقًا كمادة أولية للتحليل، والاستفادة من المعلومات المتوفرة في الدراسات السابقة، فضلًا عن المرونة التي يوفرها هذا المنهج، إذ يمكن الباحث من تجاوز القيود المكانية والزمنية التي تفرضها البحوث الميدانية. كما يقوم هذا المنهج على الاستفادة الأساسية من المصادر الثانوية في بناء الإطار المعرفي وتعزيز نتائج البحث.<sup>5</sup>

تنظم هذه الدراسة معلوماتها بالاعتماد على مصدرين رئيسيين: المصادر الأولية والمصادر الثانوية. وتشمل المصادر الأولية المواد الأصلية التي تحتوي على بيانات مباشرة تتعلق بموضوع البحث ولم تتعرَّض لأي تفسير أو تحليل من قبل باحثين آخرين، مما يجعلها وثائق أولية تعكس الحقائق بنزاهة وبدون وسيط. أما المصادر الثانوية فهي تلك المصادر التي تعتمد على تفسير أو تحليل هذه المواد الأصلية وتوظيفها في سياقٍ بحثيٍّ أو تأليفيٍّ، وتُستخدم لدعم بناء المعرفة وتعزيز النتائج التي توصل إليها الباحث.<sup>6</sup> يعتمد هذا البحث في الجزء الأكبر من تحليله على كتاب ميزان الاعتدال للذهبي كمصدرٍ أساسيٍّ يُعتَبَر النص المرجعي المركزي للدراسة،

لما يحتويه من مواد أصلية تُعنى بتراجم الرواة وتقييماتهم. أما المعلومات الإضافية التي استند إليها الباحث فمأخوذة من مصادر سابقة من كتب ودراسات محققة، أي أنها بيانات غير مباشرة لم يجر الباحث تحصيلها مباشرةً من الميدان أو من مصادر أولية أولية لم تُنشر من قبل.<sup>7</sup> تعددت المواد التي شملتها عملية التحليل في هذه الدراسة، فامتدت لتشمل مقالات منشورة في دوريات علمية محكمة، وأعمال مؤلفين معاصرين في مجال البحث، إلى جانب الاعتماد على نصوص التراث الإسلامي الأصيلة كأساس علمي. وقد أسهم هذا التنوع في إثراء الإطار التحليلي للدراسة، ومنحها عمقاً معرفياً يستند إلى مصادر متنوعة تجمع بين القديم والحديث في الحقل العلمي.

يُشكّل علم الجرح والتعديل أساساً نظرياً محورياً لهذه الدراسة، إذ يُعنى هذا العلم بتقييم حالة الرواة وتحديد منزلتهم في نقل الحديث. ومن خلال المصطلحات الدقيقة التي يتضمنها، يتمكن الباحث من إصدار حكم موضوعي بشأن قبول أو رفض روايات راوٍ معين بناءً على معايير نقدية مستقرة ومعترف بها في منهج الحديث. ويُعدُّ هذا العلم من أهم فروع علوم الحديث، لما له من دور بالغ في تمييز الصحيح من غيره من الروايات.<sup>8</sup> يتبع هذا البحث في مناقشته للموضوع المنهج الوصفي التحليلي، وهو نهجٌ علمي يقوم على تقديم وصفٍ دقيقٍ وشاملٍ للظاهرة موضوع الدراسة، ثم تحليل مكوناتها وبيان العلاقات والدلالات الكامنة فيها بهدف التعرف على أبعادها المختلفة واستيعابها بصورة متكاملة في الإطار الأكاديمي. ويُستخدم هذا الأسلوب في البحث العلمي لوضع الظاهرة تحت مجهر الدراسة من خلال عرضها كما هي في واقعها، ثم الانتقال إلى تفسير العلاقات والأسباب التي تنبع منها بصورة منهجية ومنظمة، مما يُسهم في الوصول إلى نتائج واضحة ودقيقة تتلاءم مع أهداف الدراسة العلمية.<sup>9</sup> في المرحلة التالية من الدراسة، يتم استخلاص النتائج عبر المنهج الاستنباطي، وهو نهج يرتكز على تحليل المعطيات العامة للوصول إلى استنتاجات تفصيلية. يعتمد هذا الأسلوب على الانطلاق من مجموعة مبادئ أو أفكار كلية، ثم العمل على تطبيقها وتحليلها للوصول إلى استنتاجات محددة ترتبط مباشرة بموضوع البحث، بما يعكس الانتقال من نطاق عام إلى خصوصيات متعلقة بالدراسة.<sup>10</sup>

#### نتائج البحث

### 1. مفهوم المطروح وحكمه

على المستوى اللغوي، يدلُّ الاسم "المَطْرُوح" على ما يُلقى بعيداً أو يُردُّ جانباً، وهو اسم مفعول مشتق من الفعل طَرَحَ الذي يعني إلقاء الشيء أو إبعاده عن موضعه. ويُستخدم هذا اللفظ في العربية للدلالة على الشيء الذي تم التخلص منه أو التخلّي عنه، ممّا جعله خارج نطاق الاهتمام والاعتبار، وهو ما يعكس معنى الإبعاد أو النبذ في الاستخدام اللغوي الأصلي.<sup>11</sup> في المصادر اللغوية القديمة، بيّن الخليل بن أحمد الفراهيدي أنّ لفظ "الطرح" يدلُّ على الشيء الذي يُرمى أو يُترك لعدم فائدة فيه، وهو ما يجعل هذا اللفظ مرتبطاً بإبعاد الشيء عن موضعه أو عزله عن دائرة الاهتمام. وقد ورد استخدام مصطلح /الطرح/ في اللغة ليشير إلى ما يُستغنى عنه أو يُتخلّى عنه، سواء في المكان أو في الحالة، دالاً على حالة النفور أو الإبعاد في المعنى اللغوي.<sup>12</sup> يُضيف الجوهري إلى هذا المعنى اللغوي شرحاً مهمّاً يبيّن فيه أن صيغة "طَرَحَه" بتشديد الراء تُشير إلى المبالغة في فعل الإلقاء أو الإبعاد أكثر من مجرد الطرح العادي. كما يوضّح أن الألفاظ "طَرِيحٌ" و"طَرَحٌ" تُستخدم للدلالة على الشيء الذي وُضع جانباً أو تُركَ مهملاً، بحيث يُعد في حكم ما لا يُعنى به في السياق اللغوي.<sup>13</sup> استناداً إلى التحليل السابق للمعنى اللغوي، يمكن القول إن لفظ "المَطْرُوح" في أصله اللغوي يشير

بوضوح إلى ما يُلقى بعيداً أو يُطرح جانباً، وهو مشتق من فعل طَرَحَ الذي يدل على الإلقاء أو الإبعاد، مما يجعله دلالة قوية على النبذ والتخلي عن الشيء ورفضه في السياق اللغوي الأصلي.

على الصعيد الاصطلاحي المتخصص في علم الحديث، قدّم الإمام الذهبي تعريفاً واضحاً لـ/الحديث/ المطروح بأنه ذلك الحديث الذي يقع ضعفه بما يفوق ضعف الحديث العادي، لكنه في الوقت ذاته لا يبلغ درجة الحديث الموضوع. وقد أشار الذهبي إلى وجود أمثلة من هذا النوع من الأحاديث في بعض المصادر الحديثية المطوّلة، ومنها ما ورد في سنن ابن ماجه وجامع الترمذي، حيث تكون هذه الأحاديث منقولة عن رواة ضعفاء متفاوتي الدرجة مثل عمرو بن شمر وصدقة الدقيق وجوير وغيرهم ممن ذُكروا بأن أحاديثهم تُترك أو تُهمَل، مع التنبيه إلى اختلاف مراكزهم في مراتب الضعف.<sup>14</sup>

فيما يتعلّق بتقييم الحديث/المطروح/ وحكمه الشرعي، فقد أدرجه الإمام الذهبي ضمن فئة الأحاديث ذات الضعف الشديد، واعتبره موقفاً وسيطاً بين الحديث الضعيف العادي والحديث الموضوع. وقد وضعه في المرتبة الثالثة من ضمن تقسيمه الخماسي لمصطلحات الجرح، معتبراً دلالاته على شدة الضعف مماثلة لما تدلّ عليه مصطلحات مثل *هالك* و*ساقط* في قوة الطعن. بينما يرى السخاوي أن هذا النوع يُعدُّ في مرتبة أعلى – أي الرابعة – ضمن تسلسل مراتب الجرح، غير أن هذا التباين في الترتيب لا يغيّر من جوهر الحكم العام على قيمة الحديث، إذ إن الاختلاف ينشأ بالأساس من تعدّد الأساليب والمنهجيات التي اتّبعتها العلماء في تصنيف مراتب الجرح وتحديد مواقعها ضمن السلم النقدي دون تغيير الدرجة الجوهرية للحكم على ضعف الرواية.<sup>15</sup> ومن هنا، يمكن الإشارة إلى أن اختلاف العلماء في موضع مصطلح "المطروح" داخل تسلسل مراتب الجرح لا يغيّر من جوهر مدلوله ولا من الحكم الذي يفرضه إليه. فبغض النظر عن اختلاف منازل هذا المصطلح في جداول التصنيف بين العلماء، فإن الدلالة الأساسية تبقى ثابتة، وهي إشارة إلى ضعف شديد يتطلب ردّ الرواية وعدم اعتمادها في الاصطلاح النقدي الحديثي.

يتضح هذا المعنى ويتعمّق عندما نجد أن عبارة «فيه نظر» عند الإمام البخاري تتقاطع مع دلالة/المطروح/ لدى بعض النقاد كالإمام الذهبي، إذ فسّر عدد من العلماء مثل الذهبي هذه العبارة من أقوى ألفاظ التجريح، معتبرين أنها تفوق مجرد ضعف الحديث العادي في دلالتها النقدية. وقد أكد ذلك الإمام البخاري نفسه في أكثر من موضع عندما ذكر أنه ترك آلاف الروايات لمن وصفهم بهذه العبارة، مما يعكس مدى حرصه الشديد ودقته في التعامل مع هذه الفئة من الرواة وتجنّب الاحتجاج بأحاديثهم، وهو ما يؤكّد شدة الوزن النقدي لهذه العبارة في سياق تقييم الرواة ونقل الحديث.<sup>16</sup> يُبيّن توافق دلالة مصطلح "المطروح" مع عبارة "فيه نظر" المستخدمة عند بعض المحدثين، مثلما يظهر في نصوص الإمام البخاري ونقل أقوال النقد، أن كلا التعبيرين يحملان دلالة نقدية قوية تُظهر شدة التجريح في الراوي أو الحديث. فقد اعتبر العلماء هذه العبارة من بين أقوى عبارات النقد التي تُستعمل عند الإشارة إلى ضعف الرواية، وتُطبّق في حالات لا يُحتجّ فيها بالحديث المنسوب إلى الراوي، وهي بذلك تُجسّد المستوى الأعلى من الاحتياط والتحفظ الذي مارسه نقاد الحديث لحماية النصوص النبوية من الروايات غير المقبولة، بما يعكس صرامة المعايير النقدية في هذا العلم.

ونتيجة لذلك، يمكن التأكيد على أن وصف الحديث أو الراوي بـ«المطروح» يدلّ على وصول درجة ضعف الرواية إلى حدٍ متقدّم من الرفض، بحيث يعكس وجود نقص جسيم في صفات الراوي—سواء في عدالته أو في ضبطه، أو في كليهما معاً. وفي حالة الشك في أمانة الراوي من غير اتهام واضح بالكذب، أو إذا تبين أن

أخطأه تفوق صحته بشكل ظاهر، يُعدُّ حديثه شديد الضعف ويُنظر إليه على أنه ضمن ما يُسَمَّى الحديث المطروح أو ما شابه من ألفاظ الدلالة على الضعف الشديد. وعليه، تحتل مكانة الراوي المطروح منزلة أقل من المنازل التي يجوز فيها الاحتجاج بالرواية في بعض السياقات، لكنها تظل فوق منزلة الراوي المتهم بالوضع بشكل قطعي. وبالتالي، لا يُقبل حديث هذا الراوي ولا يُحتج به تحت أي ظرف عند أهل المنهج العلمي في نقد الحديث.

## 2. تحليل أحوال الرواة «المطروحين» في كتاب ميزان الاعتدال

بعد إجراء بحثٍ معمقٍ في كتاب ميزان الاعتدال باستخدام المكتبة الشاملة، تبين وجودُ راويين وُصِفَا بلقب «مطروح»، وفيما يلي بيان ذلك:

2.1. سهل بن عمار أبو يحيى النيسابوري. القَاضِي، العَلامَةُ، أَبُو يَحْيَى العَتَكِيُّ، النَّيْسَابُورِيُّ، الحَنَفِيُّ، شَيْخُ أَهْلِ الرَّأْيِ بِخُرَاسَانَ، وَقَاضِي هَرَاةَ. ارْتَحَلَ فِي الحَدِيثِ.<sup>17</sup> ذكر الرواة من نقاد الحديث في تراجمهم أن سهل بن عمار النيسابوري وُصِفَ بأنه مطروح في سِكتِهِ، إلى درجة أن بعضهم كانوا يمتنعون عن الاستماع إليه والكتابة عنه، كما أشار ابن الأخرم إلى اختلافهم مع إبراهيم بن عبد الله السعدي في شأنه وصياغة كلامهم أنه مطروح.<sup>18</sup> وروى عن إبراهيم السعدي أنه اتهم سهل بالكذب،<sup>19</sup> كما نقل الحاكم النيسابوري أنه يختلف في عدالته بين النقاد، بينما ورد عن بعض الفقهاء تعبيرات صارمة مثل أن سهل كَذَبَ روايات على ابن نافع. وقد قال ابن منده عنه إنه ضعيف السند.<sup>20</sup> ويستفاد من هذه الأقوال أن سهل بن عمار متهَم بالكذب ومطروح الحديث في سِكتِهِ، ومع وجود تباين في تقييم العدالة، إلا أن غلبة أقوال الجرح واتهامه بالميل للكذب تُرَجِّح أن أحاديثه مردودة وغير صالحة للاحتجاج بها في إطار النقد الحديثي.

استنادًا إلى مجموع أقوال أئمة الجرح والتعديل، يتبين أن الحكم على سهل بن عمار أبي يحيى النيسابوري يغلب عليه الجرح المفسَّر، بل يبلغ في كثير من عباراته مرتبة الجرح الشديد. فقد صحَّ عدد من النقاد بترك حديثه، وذهب بعضهم إلى اتهامه بالكذب أو التقرب إليه، وهي من أشد عبارات الطعن في ميزان النقد الحديثي. وتدلُّ إفادات النقاد على أن جماعة من أهل العلم كانوا يمتنعون عن السماع منه والكتابة عنه، وهو قرينة قوية على سقوط اعتباره في التطبيق العملي للرواية. كما أن اتهامه بالكذب المنقول عن إبراهيم بن عبد الله السعدي، وما ورد من عبارات جازمة لدى بعض الأئمة في تكذيبه في روايات معينة، يُعدُّ جرحًا بالغ الشدة. ووفق قواعد الجرح والتعديل، فإن مجرد اتهام الراوي بالكذب—وإن لم يُصحَّ بوضعه للحديث صراحة—كافٍ لإسقاط روايته وعدم قبولها.

ومع ورود إشارات إلى وجود خلاف بين العلماء في عدالته، فإن هذا الخلاف لم يُفضِ إلى تعديل معتبر صريح يمكن أن يعارض تلك الجروح القوية. والقاعدة الأصولية المقررة عند أهل الفن تقضي بأن الجرح المفسَّر إذا صدر عن عدد من الأئمة ولم يعارضه تعديلٌ راجحٌ قُدِّم عليه، لا سيما إذا اقترن الجرح بوقائع تدل على خلل في الأمانة أو الضبط، كادعاء السماع ممن لم يسمع منه حقيقة. وبناءً على ذلك، ووفق منهج الترجيح المعتمد في علم الجرح والتعديل—القائم على تقديم الجرح القوي المبيِّن على التعديل الضعيف أو غير الصريح—فإن الحكم الراجح في سهل بن عمار أبي يحيى النيسابوري هو أنه راوٍ متروك الحديث، قوي الاتهام في صدقه، وأن مروياته مردودة مطلقًا، ولا يصح الاحتجاج بها لا في الأحكام الشرعية ولا في الاستدلالات العلمية؛ لعدم تحقق شرط العدالة والضبط المعترين في قبول الرواية.

خلاصة الحكم على الراوي: متروك.

2.2. حسام بن مصك بن ظالم بن شيطان الأزدي، أبو سهل البصري، جد أبي ظفر عبد

السلام بن مطهر.<sup>21</sup>

تتابعت أقوال أئمة النقد في الحكم على هذا الراوي، فذهب أحمد بن حنبل إلى طرح حديثه،<sup>22</sup> وذكر عمرو بن علي أن عبد الرحمن كان يمتنع عن الرواية عنه.<sup>23</sup> وأفاد يحيى بن معين بأن حديثه لا يُعتدّ به،<sup>24</sup> بينما وصفه أبو زرعة بضعف الرواية ونكارتها.<sup>25</sup> وأشار أبو حاتم الرازي إلى لين حديثه وعدم قوته، مع إجازة كتابة حديثه،<sup>26</sup> ونُقل عنه في موضع آخر وصفه بالصدق مع ضعف الضبط.<sup>27</sup> كما قرر البخاري أنه ليس بالقوي عند أهل العلم،<sup>28</sup> وحكم النسائي بضعفه.<sup>29</sup> وذهب الفلاس وأبو الحسن الدارقطني إلى ترك حديثه، وأورد أبو إسحاق الحربي أن غيره أوثق منه. كما جاء في بعض الروايات التاريخية التصريح بترك حديثه، بل ورد الأمر بطرح مروياته. ونقل عبد الله بن علي بن المديني عن أبيه امتناعه التام عن التحديث عنه. وذكر الساجي أنه صدوق في نفسه إلا أن فيه ضعفاً ولا يُعد قوياً في الحديث. وأدرجه أبو العرب والعقيلي ضمن جملة الضعفاء، وصرح ابن الجارود بأن حديثه ساقط الاعتبار، كما نُقل عن البخاري أنه كان يخالف في رواياته. ويّين ابن حبان كثرة أخطائه وشدة أوهامه، حتى خرج بذلك عن حدّ الاحتجاج. كما نقل عن أحمد بن حنبل أنه رأى إجماع الناس على ترك حديثه. وأكد زيد بن حباب ضعفه في الرواية، ووصفه الفلاس بإنكار الحديث. وذكر بعض النقاد أن غالب مروياته من الأفراد والغرائب، وأنه—مع ضعف حديثه—يميل إلى جانب التضعيف أكثر من كونه مقبول الرواية. وختم أبو داود هذا المسلك النقدي بنفي توثيقه صراحة عند سؤاله عنه.<sup>30</sup>

ومن خلال تتبع موسّع لتصريحات أئمة الجرح والتعديل في شأن حسام بن مصك، يتبيّن بوضوح أن الطعن الموجّه إليه بالغ الشدة ومتعدّد الجهات، وقد صدر عن طائفة كبيرة من كبار النقاد المشهود لهم بالدقّة والتحري، من أمثال أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، والبخاري، وأبي زرعة، والنسائي، والدارقطني، والفلاس، وغيرهم، الأمر الذي يضفي على هذا الجرح وزناً معتبراً في باب الترجيح. وقد عبّر هؤلاء الأئمة عن حاله بعبارات تفيد تهاوي مروياته أو دنوها من السقوط، كقولهم: *مطرح الحديث، ولا يُلتفت إلى حديثه، وواهي الرواية، ومنكر الحديث، وضعيف، ومتروك الحديث*. بل إن بعضهم صرح بالإعراض عن الرواية عنه جملةً، كما نُقل عن عبد الرحمن بن مهدي، وعبد الله بن المبارك، وأحمد بن حنبل، وهو من أقوى أمارات الجرح المعتمدة عند المحدثين.

أما العبارات التي جاءت بصيغة أخفّ، كقول أبي حاتم *بمين الحديث* أو وصفه له بالصدق، أو ما ذكره الساجي من أنه صدوق مع ضعف، فإنها لا تقوى على معارضة هذا العدد الكبير من الجروح الشديدة المبيّنة، ولا سيّما أن كثيراً من هذه التوصيفات قُيّدت عند قائلها بضعف الحفظ وعدم الرسوخ في الرواية. كما أن إطلاق وصف الصدق في ذاته لا يقتضي قبول الحديث متى اختل شرط الضبط، وهو ما أكّده ابن حبان حين نبّه إلى كثرة أخطائه وشدة أوهامه حتى خرج بذلك عن دائرة الاحتجاج. ويُلاحظ كذلك أن أحكام النقاد لم تقتصر على التضعيف المجمل، بل تضمّنت الإشارة إلى علل ظاهرة في مروياته، من كثرة المخالفة، والتفردات، والغرائب، والنكارة، وهي أسباب مؤثرة في ردّ الحديث، وتكشف عن خللٍ أصيل في ضبطه، لا عن زلّة عارضة أو خطأ محدود.

ووفق الأصول المعتمدة في باب الترجيح عند أهل الجرح والتعديل، يُقدّم الطعن المبيّن الشديد إذا تعدّدت مصادره على التزكية الخفيفة أو المقيّدة، ولا سيّما حين يصدر عن أئمة كبار ويتوافقون على الإعراض عن حديث الراوي أو الحكم بسقوطه. وبناءً على ذلك، فإن الرأي الأرجح في حسّام بن مصك أنه راوٍ شديد الضعف، تُرك حديثه عند أكثر النقاد، فلا يُعتمد على مروياته في الاحتجاج، ولا يُستأنس بها في الاستشهاد، بل تُطرح رواياته في الجملة، ولا يُلتفت إليها إلا على سبيل الاعتبار النظري مع التنبيه الصريح على وهنها البالغ.

خلاصة الحكم على الراوي: متروك.

#### الخاتمة

يدلّ وصف «المطروح» في استعماله اللغوي على الشيء الذي يُنبذ ويُبعد لقلّة نفعه وضآلة اعتباره. أمّا في اصطلاح المحدّثين، فيُطلق على الحديث أو الراوي الذي بلغ درجةً من الضعف الشديد تتجاوز مستوى الضعف المعروف، من غير أن يصل إلى حدّ الحكم بالوضع. وعلى هذا الأساس، عدّ الإمام الذهبي المطروح من جملة الضعفاء جدًّا، وجعله دالًّا على جرح حاسم، وقريبًا في دلالته من العبارة التي استعملها الإمام البخاري بقوله: «فيه نظر». وبناءً عليه، فإن القاعدة في الحديث أو الراوي الموسوم بكونه مطروحًا هي ردّه وعدم الاعتداد به، وانتفاء الحجّية عنه على أيّ حال.

استنادًا إلى دراسة كتاب *ميزان الاعتدال* للإمام الذهبي، يُستعمل مصطلح المطروح للدلالة على جرح بالغ الشدّة، يفيد الردّ التام والشامل على الراوي. ولم يرد في هذا الكتاب وصف «المطروح» صراحةً إلا في حقّ راويين اثنين، هما سهل بن عمّار أبو يحيى النيسابوري وحسّام بن مصك الأزدي، وقد حُكم على كليهما بوجود خللٍ جسيم في مروياتهما. فأما سهل بن عمّار أبو يحيى النيسابوري، فقد ذهب أئمة الحديث إلى تركه في التطبيق العملي للرواية؛ إذ امتنع بعضهم عن السماع منه أو تدوين حديثه، بل وُجّهت إليه تهمة الميل إلى الكذب وادّعاء السماع من شيوخ لم يلقيهم في الحقيقة. وعلى الرغم من وجود تباين في أقوال العلماء بشأن عدالته، فإن غلبة الجرح الشديد المفسّر، وما اقترن به من اتهام بالكذب، أدّت إلى إسقاط مروياته والحكم بعدم صلاحيتها للاحتجاج. وأمّا حسّام بن مصك الأزدي، فقد جاء النقد الموجّه إليه أوسع نطاقًا وأكثر اتساقًا؛ إذ حكم عدد كبير من أئمة الحديث على روايته بالضعف والنعارة، بل صرح بعضهم بترك التحديث عنه مطلقًا. وعلى الرغم من ورود بعض العبارات الأُخفّ في شأنه، كالحكم عليه بالصدق أو بليّن الحديث، فإن هذه الأقوال اقترنت دائمًا بالتنبيه على ضعف حفظه وكثرة أخطائه، الأمر الذي جعلها غير قادرة على معارضة الجرح القوي المتكرّر. وبناءً على ذلك، ذهب جمهور العلماء إلى أن رواياته غير صالحة للاعتماد عليها في الاستدلال العلمي أو الشرعي. ومن خلال هاتين الحالتين، يتبيّن أن وصف المطروح في *ميزان الاعتدال* يحتلّ منزلةً متدنيّة جدًّا في سلّم تقويم الرواة، إذ يقع دون مرتبة الراوي الضعيف المعتاد، ويقترب من فئة المتروك. فالراوي الذي يُحكم عليه بأنه مطروح لا يُعدّ مستوفيًا لشروط العدالة والضبط، ومن ثمّ تُردّ روايته ردًّا مطلقًا، ولا يصحّ الاحتجاج بها في ميدان الدراسات الحديثية.

## المراجع والهوامش

- <sup>1</sup> Marwan Masud, Muhammad Yusri Amien, و Catur Maulana Ihcsan, "المفاضلة بين الرواية عند أبي", *Al-Khabar: Jurnal Ilmu Riwayah* 1, 80–58: (2025) عدد 1; "نعيم الفضل بن دكين: دراسة نظرية تطبيقية دور فن الطهي وقيمه من خلال", *As-Sunnah: Jurnal Ilmu Dirayah* 1, 1 عدد 1 ((الحديث النبوي: دراسة موضوعية في ضوء أحاديث الصحيحين أهمية الوعي بالأخرة", *AL-ATSAR: Jurnal Ilmu Hadits* 3, 44–20: (2025) عدد 2; Marwan Mas'ud, Hendri Waluyo Lensa, و Nandang Husni Azizi, "A Thematic Study of the Book Ma'rifah 'ulum Al-Ḥadith: An Analysis of the Classification of 'Illah from Al-Ḥākim's Perspective", *IJUS| International Journal of Umranic Studies* 9, 32–13: (2026) عدد 1; Marwan Mas'ud وآخرون, "تحليل حكم 'أصح شيء' في كتاب التلخيص الحبير: دراسة حول درجة الحديث الضعيف", *Ma'ālim al-Qur'ān wa al-Sunnah* 21, 106–82: (2025) عدد 1 (يونيو), <https://doi.org/10.33102/jmq.v21i1.526>; Ariangga Ramadhansyah, Marwan Mas'ud, و Hendri Waluyo Lensa, "المفاضلة بين الرواية عند عبد الله بن المبارك (دراسة نظرية تطبيقية): The Preferential Evaluation Among Narrators According to Abdullah bin al-Mubārak: A Theoretical and Applied Study", *Journal Of Hadith Studies*, 2025, 51–70, <https://doi.org/10.33102/johs.v10i2.392>.
- <sup>3</sup> فاطمة زيار عنيان, "قراءة نقدية في كتاب (ميزان الاعتدال في نقد الرجال) للذهبي (ت 748هـ)", *Arab Science Heritage* (ت 748هـ), *Journal* (بغداد) 19, عدد 1: (2022).
- <sup>4</sup> Haradhan Kumar Mohajan, "Qualitative research methodology in social sciences and related subjects", *Journal of economic development, environment and people* 7, 48–23: (2018) عدد 1.
- <sup>5</sup> Oranus Tajedini وآخرون, "How to increase the loyalty of public library users? A qualitative study", *Journal of Librarianship and Information Science* 52, 30–317: (2019) عدد 2 (يوليو), <https://doi.org/10.1177/0961000619856081>.
- <sup>6</sup> Nur Lailatul Musyafaah وآخرون, "The Role of Women Workers in Surabaya, East Java, Indonesia, in Meeting Families' Needs During the Covid-19 Pandemic: A Maqāṣid Sharīah Perspective", *AL-IHKAM: Jurnal Hukum & Pranata Sosial* 17, 90–60: (2022) عدد 1, <https://doi.org/10.19105/al-lhkam.v17i1.5509>.
- <sup>7</sup> Azman Mohd Noor, Ainatul Aqilah Kamarudin, و Muhamad Nasir Haron, "THE IMPORTANCE OF UNDERSTANDING THE MAQASID OF SHARI'AH IN THE DEVELOPMENT OF ISLAMIC BANKING AND THE FINANCIAL SYSTEM.", *Al-Shajarah: Journal of the International Institute of Islamic Thought & Civilization* 21 (2016).
- <sup>8</sup> Muh Haris Zubaidillah, *Ilmu Jarh Wa Ta'dil*, 2018, <https://doi.org/10.31219/osf.io/y8wt6>.
- <sup>9</sup> Hossein Nassaji, "Qualitative and Descriptive Research: Data Type versus Data Analysis", *Language Teaching Research* 19, 32–129: (2015) عدد 2 (مارس), <https://doi.org/10.1177/1362168815572747>.
- <sup>10</sup> Theophilus Azungah, "Qualitative Research: Deductive and Inductive Approaches to Data Analysis", *Qualitative Research Journal* 18, 400–383: (2018) عدد 4 (نوفمبر), <https://doi.org/10.1108/QRJ-D-18-00035>.
- <sup>11</sup> د إبراهيم خليل أحمد بني سلامة, "المطروح عند المحدثين-دراسة نظرية تطبيقية", *مجلة العلوم الشرعية* 2, عدد 65: (2022).
- Ibrāhīm Khalīl Aḥmad Banī Salāmah. "Al-Maṭrūḥ 'inda al-Muḥaddithīn: A Theoretical and Applied Study." *Journal of Sharī'ah Sciences* 65, no. 2 (2022).
- <sup>12</sup> الفراهيدي, الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري, أبو عبد الرحمن, كتاب العين, تحقيق المخزومي, مهدي و السامرائي, إبراهيم (بيروت: دار ومكتبة الهلال, د.ت). ج. 3, ص. 169; محمد بن أحمد الأزهرى, تهذيب اللغة, الأولى, تحقيق مرعب, محمد عوض (بيروت: دار إحياء التراث العربي, 2001) ج. 4, ص. 221.

Al-Khalil ibn Ahmad al-Farahidi. *Kitāb al-‘Ayn*. Edited by Maḥdī al-Makhzūmī and Ibrāhīm al-Sāmarrā’ī. Beirut: Dār wa Maktabat al-Hilāl, n.d, vol. 3, p. 169; Muhammad ibn Ahmad al-Azhari. *Tahdhīb al-Lughah*. 1st ed. Edited by Muḥammad ‘Awaḍ Mur‘ib. Beirut: Dār Ihyā’ al-Turāth al-‘Arabī, 2001, vol. 4, p. 221.

<sup>13</sup> أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*، 4 ط، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار (بيروت: دار العلم للملايين، 1987) ج. ١، ص. ٣٨٧.

Ismail ibn Hammad al-Jawhari. *Al-Ṣiḥāḥ: Tāj al-Lughah wa Ṣiḥāḥ al-‘Arabiyyah*. 4th ed. Edited by Aḥmad ‘Abd al-Ghafūr ‘Attār. Beirut: Dār al-‘Ilm li al-Malāyīn, 1987, vol. 1, p. 387

<sup>14</sup> محمد بن أحمد الذهبي، *الموقظة الأولى*، تحقيق حامد، أحمد بن شهاب (الكويت: دار ركانز للنشر والتوزيع، 2018)، ٣٤.

Al-Dhahabi, Muḥammad ibn Aḥmad. *Al-Mūqizah*. 1st ed. Edited by Aḥmad ibn Shihāb Ḥāmid. Kuwait: Dār Rakā’iz for Publishing and Distribution, 2018, p. 34.

<sup>15</sup> محمد بن أحمد الذهبي، *ميزان الاعتدال في نقد الرجال*، م 1 (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، 1963) ج. ١، ص. ٤.

Al-Dhahabi, Muḥammad ibn Aḥmad. *Mizān al-‘Iṭidāl fī Naqd al-Rijāl*. Vol. 1. Beirut: Dār al-Ma’rifah for Printing and Publishing, 1963, vol. 1, p. 4.

<sup>16</sup> أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، *النكت على كتاب ابن الصلاح الأولى*، تحقيق المدخلي، ربيع بن هادي عمير (المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، 1984) ج. ٣، ص. ٤٣٧.

Ibn Hajar al-Asqalani, Aḥmad ibn ‘Alī. *Al-Nukat ‘alā Kitāb Ibn al-Ṣalāḥ*. 1st ed. Edited by Rabī‘ ibn Hādī ‘Umayr al-Madkhalī. Medina, Saudi Arabia: Deanship of Scientific Research, Islamic University of Medina, 1984, vol. 3, p. 437.

<sup>17</sup> محمد بن أحمد الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، م 3 (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1985) ج. ١٣، ص. ٣٢.

Al-Dhahabi, Muḥammad ibn Aḥmad. *Siyar A’lām al-Nubalā’*. Vol. 3. Beirut: Mu’assasat al-Risālah, 1985, vol. 13, p. 32.

<sup>18</sup> أيضاً، م 3 ج. ١٣، ص. ٣٣.

Ibid, vol. 13, p. 33.

<sup>19</sup> الذهبي، *ميزان الاعتدال في نقد الرجال*، م 1 ج. ٢، ص. ٢٤٠.

Al-Dhahabi, *Mizān al-‘Iṭidāl fī Naqd al-Rijāl*, vol. 2, p. 240.

<sup>20</sup> أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، *لسان الميزان*، 1 ط، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة (بيروت: دار البشائر الإسلامية، 2002) ج. ٤، ص. ٢٠٣.

Ibn Hajar al-Asqalani, Aḥmad ibn ‘Alī. *Lisān al-Mizān*. 1st ed. Edited by ‘Abd al-Fattāḥ Abū Ghuddah. Beirut: Dār al-Bashā’ir al-Islāmiyyah, 2002, vol. 4, p. 203.

<sup>21</sup> يوسف المزي، *تهذيب الكمال في أسماء الرجال*، م 1 (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1992) ج. ٥، ص. ٥٩٢.

Yusuf al-Mizzi. *Tahdhīb al-Kamāl fī Asmā’ al-Rijāl*. Vol. 1. Beirut: Mu’assasat al-Risālah, 1992, vol. 5, p. 592.

<sup>22</sup> السيد أبو المعاطي النوري، أحمد عبد الرزاق عبيد، و محمود محمد خليل، تحقيق، *موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله*، 1 ط (عالم الكتب، 1996) ج. ١، ص. ٢٤٢.

Al-Nūrī, al-Sayyid Abū al-Ma’āṭī; Aḥmad ‘Abd al-Razzāq ‘Īd; and Maḥmūd Muḥammad Khalīl (eds.). *Mawsū‘at Aqwāl al-Imām Aḥmad ibn Ḥanbal fī Rijāl al-Ḥadīth wa ‘Ilaliḥ*. 1st ed. ‘Ālam al-Kutub, 1996, vol. 1, p. 242.

<sup>23</sup> محمد بن عمرو العقيلي، *الضعفاء الكبير*، الطبعة الأولى، تحقيق عبد المعطي أمين قلعي (بيروت: دار المكتبة العلمية، 1984) ج. ١، ص. ٢٩٩.

Muhammad ibn Amr al-Uqayli. *Al-Du‘afā’ al-Kabīr*. 1st ed. Edited by ‘Abd al-Mu’ṭī Amīn Qal‘ajī. Beirut: Dār al-Maktabah al-‘Ilmiyyah, 1984, vol. 1, p. 299.

<sup>24</sup> ماهر ياسين الفحل، *الجامع في العلل والفوائد*، 1 ط (السعودية: دار ابن الجوزي، 2010) ج. ٢، ص. ٢٦.

Māhir Yāsīn al-Faḥl. *Al-Jāmi‘ fī al-‘Ilal wa al-Fawā’id*. 1st ed. Saudi Arabia: Dār Ibn al-Jawzī, 2010, vol. 2, p. 26.

- <sup>25</sup> خالد بن ضيف الله الشلاحي، *روضة المتمتع في تخريج أحاديث الروض المربع*, 1 ط (الرياض - السعودية: مكتبة الرشد، 2019) ج. 1، ص. 163.
- Khālid ibn Ḍayf Allāh al-Shallāhī. *Rawḍat al-Mutamatta' fī Takhrīj Ahādīth al-Rawḍ al-Murbi'*. 1st ed. Riyadh, Saudi Arabia: Maktabat al-Rushd, 2019, vol. p. 163.
- <sup>26</sup> الذهبي، *سير أعلام النبلاء*, م 3، ج. 10، ص. 437.
- Al-Dhahabi, *Siyar A'lām al-Nubalā'*. Vol. 10, p. 437.
- <sup>27</sup> خالد بن ضيف الله الشلاحي، *التبيان في تخريج وتبويب أحاديث بلوغ المرام*, (1 ط دار الرسالة العالمية، 2019)
- Khālid ibn Ḍayf Allāh al-Shallāhī. *Al-Tibyān fī Takhrīj wa Tabwīb Ahādīth Bulūgh al-Marām*. 1st ed. Cairo: Dār al-Risālah al-'Ālamiyyah, 2019.
- <sup>28</sup> أبو أحمد بن عدي ابن عدي، *الكامل في ضعفاء الرجال*, 1 ط، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض (بيروت: دار الكتب العلمية، 1998) ج. 3، ص. 360.
- Ibn Adī, Abū Aḥmad 'Abd Allāh ibn 'Adī. *Al-Kāmil fī Ḍu'afā' al-Rijāl*. 1st ed. Edited by 'Ādil Aḥmad 'Abd al-Mawjūd and 'Alī Muḥammad Mu'awwaḍ. Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah, 1998, vol. 3, p. 360.
- <sup>29</sup> أحمد بن علي المقرئ، *مختصر الكامل في الضعفاء، الأولى*، تحقيق أيمن بن عارف الدمشقي (القاهرة، مصر: مكتبة السنة، 1995) ج. 1، ص. 294.
- Al-Maqrīzi, Aḥmad ibn 'Alī. *Mukhtaṣar al-Kāmil fī al-Ḍu'afā'*. 1st ed. Edited by Ayman ibn 'Ārif al-Dimashqī. Cairo: Maktabat al-Sunnah, 1995, vol. 1, p. 294.
- <sup>30</sup> مغلطي بن قليج الحنفي، *إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال*، تحقيق محمد عثمان (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، 2011) ج. 4، ص. 51.
- Mughaltay ibn Qilij. *Ikmāl Tahdhīb al-Kamāl fī Asmā' al-Rijāl*. Edited by Muḥammad 'Uthmān. Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah, 2011, vol. 4, p. 51.